تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية

نائب رئيس مجلس النواب ومحافظ لحج يلتقيان العسكريين المنقطعين عن العمل منذ صيف 1994م

الحوطة / سبأ:

بتكليف من فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة التقى الأخ/ يحيى على الراعي نائب رئيس مجلس النواب أمس بمحافظة لحج بعدد من العسكريين المنقطعين عن وحداتهم منذ فتنة محاولة الانفصال فى صيف ١٩٩٤م بهدف الاطلاع على أحوالهم ومناقشة الجوانب المتصلة بإعادتهم إلى وحداتهم العسكرية وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفي اللقاء الذي حضره الأخوان عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة وعلى حيدره ماطر أمين عام المجلس المحلى بالمحافظة وأعضاء مجلس النواب بالمحافظة والمجلس المحلى أوضح الأخ نائب رئيس مجلس النواب أن هذا اللقاء يأتي تنفيذا لتوجيهات فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والمتضمنة ليس ترتيب أوضاع العسكريين المنقطعين وإعادتهم إلى وحداتهم العسكرية فحسب وإنما معالجة أوضاع العسكريين المتقاعدين أيضا بما يكفل حصولهم على حقوقهم القانونية وفقا للأنظمة المنظمة لذلك وبحسب سنوات الخدمة والمؤهل الدراسي، مثمنا دور أبناء محافظة لحج في الدفاع عن الثورة اليمنية الخالدة سبتمبر وأكتوبر ودورهم في ترسيخ دعائم الوحدة التي تعد أعظم أنجاز تحقق لليمن في العصر الحديث.

وكان الأخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة قد ألقى كلمة أشاد فيها بالانجازات والتحولات الكبيرة التي شهدتها محافظة لحج في مختلف المجالات في ظل الوحدة المباركة والاهتمام الذي توليه القيادة السياسية بزعامة فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لتلبية احتياجات المحافظة من مختلف المشاريع التنموية والخدمية.

حضر اللقاء وكلاء المحافظة والوكلاء المساعدون والدكتور عميد ركن محسن احمد على مدير امن المحافظة وعدد من المسئولين بالمحافظة.

اليوم.. بدء الأمتحانات النهائية للمرحلتين الأساسية والثانوية

محافظات/ ردفان عمر/ احمد الكاف/ محمد الورافي:

تبدأ اليوم في عموم محافظات الجمهورية الامتحانات النهائية لمرحلتي الأساس والثانوي بالتناوب يوماً بيوم.

ففي محافظة أبين يتقدم اليوم السبت حوالي ٩٥٠٠ طالب وطالبة للامتحان النهائي لمرحلتي الأساس والثانوي في جميع مدارس مناطق ومديريات المحافظة المختلفة.

وفي الاجتماع الموسع الذي ترأسه الأخ علي محمد فضل مدير عام مكتب التربية والتعليم وضم كلاً من قيادات وكوادر التربية ومدراء مكاتب المديريات ومشرفي الامتحانات والتوجيه الفني وكوادر التأهيل ناقش الاستعدادات لبدء الامتحانات من خلال استكمال الترتيبات النهائية المتمثلة بتهيئة المراكز في المناطق والمدارس وتجهيزها بالمياه والكهرباء.

وقال الاخ علي محمد فضل مدير التربية ان كافة الترتيبات تمت منذ وقت مبكر وتم تهيئة الأجواء المناسبة التي تساعد الطالب على أداء الامتحان بصورة جيدة، مشيراً إلى انه تم تعيين مشرفين لجميع مراكز الامتحانات في مختلف المديريات.. وناشد مدير عام مكتب التربية والتعليم في نهاية حديثه الآباء والأمهات بضرورة حث أولادهم وبناتهم لأداء الامتحان متمنياً للجميع التوفيق والنجاح.

وفي محافظة الحديدة أوضح الأخ/ محمد سعيد مديرمكتب التربية والتعليم بالمحافظة ان كافة الاستعدادات قد تم اتخاذها لانجاح الامتحانات النهائية للمرحلتين الأساسية والثانوية، مشيراً إلى ان اجمالي المراكز الامتحانية للمرحلة الأساسية بلغت "٢٣٥" مركزاً امتحانياً تضم الطلاب المتقدمين للامتحانات النهائية للمرحلة الأساسية والذين بلغ عددهم "١٧٨٢٥" طالباً وطالبة منهم "١١٢٧١" من الذكور والباقي من الاناث.

واضاف ان اجمالي الطلاب المتقدمين للامتحانات النهائية للمرحلة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي بلغ "١٢٩٤٩" طالباً وطالبة منهم "٨٤٨٩" للقسم العلمي و "٤٤٦٠" طالباً وطالبة للقسم الأدبي.. منوهاً إلى ان اجمالي المراكز الامتحانية للمرحلة الثانوية بلغت "٦٢" مركزاً امتحانياً.

وأكد مدير مكتب التربية والتعليم بالمحافظة حرص المكتب على انجاح سير الامتحانات والحد من ظاهرة الغش والفوضى في المراكز الامتحانية.

وفي محافظة إب بلغ عدد المتقدمين لأداء امتحانات المرحلة الأساسية "٣١١٥٧" طالباً وطالبة في "٢٧٥" مركزاً امتحانياً.

وفي تصريح لصحيفة ١٤ أكتوبر أوضح الأخ/ محمد درهم الغزالي مدير عام شعبة التعليم في المحافظة ان امتحانات الشهادة الأساسية بالمحافظة سوف تبدأ اليوم في عموم مديريات المحافظة، مشيراً إلى انه تم تجهيز كل مايلزم لسير هذه العملية.

واكد ان الامتحانات ستكون وسط أجراءات أمنية للحيلولة من الغش والفوضى.

وقال الغزالي في ختام تصريحه بأن الأخ علي بن علي القيسي محافظ المحافظة يتابع بكل أهتمام سيرعملية الامتحانات.

وفي محافظة ذمار أوضح الاخ مدير مكتب التربية والتعليم بمحافظة ذمار ان عملية أداء الامتحانات في مرحلتي الأساس والثانوي تبدأ صباح اليوم لاختبارات الشهادة العامة لطلاب التعليم الأساسي فيما تبدأ يوم غد الاحد اختبارات الشهادة الثانوية بقسميها العلمي والأدبي.

وقال عبدالكريم صبري في تصريح خص به "١٤ أكتوبر" بأنه تم تهيئة الأجواء المناسبة لسير الامتحانات وتجهيز المراكز وصرف المستلزمات لرؤساء اللجان ووضع الترتيبات اللازمة لإنجاح هذه الامتحانات وتشكيل اللجان الأشرافية والأمنية والمتابعة.

وأشار إلى ان عدد المتقدمين للشهادة الأساسية العامة بلغ (١٥٤٩٩) طالباً وطالبة في مختلف مديريات المحافظة. كما يتقدم لنيل الشهادة الثانوية العامة القسم العلمي (٦٧١٢) طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد المتقدمين من القسم الأدبي (٢٥٥٧) طالباً وطالبة من مختلف مديريات المحافظة، داعياً الطلاب إلى بذل أقصى مايستطيعون من جهد لتكريم أنفسهم ونيلهم درجات عالية تؤهلهم للانتقال إلى مرحلة عمرية أخرى من حياتهم التي من الضرورة ان تكون مشرفة حتى يستطيعوا خدمة وطنهم وأهلهم على أكمل وجه، باعتبارهم بناة المستقبل وصناعه.

شاكراً تعاون كافة الجهات المعنية وعلى رأسها الأخ/ منصور عبدالجليل محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي ومدراء عموم المديريات وأمناء العموم .

اليمن على طريق عضوية مجلس التعاون

حسن أبو طالب

يعد توقيع الوثائق النهائية لترسيم الحدود اليمنية السعودية، الذي جرت وقائعه في المكلا عاصمة حضرموت، جنوب اليمن مطلع الأسبوع الجاري، حدثا مهما في سياق العلاقات السعودية اليمنية من جانب وعلاقات اليمن مع مجلس التعاون الخليجي من جانب آخر. فالتوقيع ينهي واحدة من أعقد قضايا الحدود بين بلدين عربيين، استمرت ٧٠ عاما، ولكن بالحوار ومبادئ التعاون والالتزامات المتبادلة أمكن إنهاؤها بما يرضي الطرفين ويفتح أمامهما آفاقا أرحب في المستقبل. وهو ما يمكن تبين ملامحه الأولية من خلال جملة الاتفاقات التنموية اقتصاديا واجتماعيا وتجاريا التي وقعت أيضا في اجتماعات مجلس التنسيق الأعلى بين البلدين، وتهدف إلى تعميق التعاون الثنائي جنبا إلى جنب والمساعدة في تأهيل اليمن اقتصاديا واجتماعيا كخطوة لازمة على طريق العضوية لمجلس التعاون الخليجي. وهو الأمر الذي بشر به الملك عبدالله في مناسبة سابقة، وأعاد التأكيد عليه ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز أثناء اجتماعات المكلا وصنعاء.

والحق أن قضية انضمام اليمن لمجلس التعاون الخليجي لم تأخذ حقها المناسب من الضوء الإعلامي الذي يناسب مضمونها السياسي والاستراتيجي معا. فهي من القضايا المنسية إعلاميا رغم أهميتها القصوى لكل أطراف الجزيرة العربية. والأهمية المقصودة هنا ترتبط أساسا بالدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس التعاون على الصعيد الإقليمي في حال استكمال اليمن شروط العضوية، والمقدر لها أن تأخذ بعض الوقت، في حدود عقد أو أكثر قليلا سيدخل فيه اليمن ما يمكن وصفه بمرحلة وسيطة أو انتقالية يجري فيها مجموعة من التغييرات القانونية والإدارية والتعليمية والاقتصادية، والتي تصب جميعها في تقريب الوضع اليمني إلى أقرب نقطة ممكنة مع مجمل الأوضاع في بلدان مجلس التعاون.

مثل هذا التأهيل للوضع اليمني يشبه، مع خلاف في التفاصيل، ما يقوم به الاتحاد الأوروبي إزاء البلدان الراغبة في الحصول على العضوية، حيث يضع قائمة بالمتطلبات والشروط، ويقدم النصائح والتمويل ويراقب عملية التطبيق عن كثب، بما يسهل الوصول إلى قرار بقبول أو رفض طلب العضوية. وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد توصل منذ أكثر من عقد ونصف العقد إلى أن توسيع العضوية هو شرط من شروط التطور والتحول إلى قوة كبرى في النظام الدولي، فإن مجلس التعاون كان قد توصل إلى نتيجة مشابهة في قمته الثانية والعشرين نهاية ديسمبر ٢٠٠١م في مسقط ، حين استجاب إلى طلب اليمن المقدم منذ ما قبل أربعة أعوام سابقة بالانضمام إلى المجلس. ولكن الاستجابة كما هو معروف اقتصرت على السماح بعضوية اليمن في عدد من المجالس كمجلس وزراء الصحة ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ومكتب التربية لدول الخليج ودورة كأس الخليج لكرة القدم.

وبالرغم من محدودية هذه الاستجابة قياسا إلى طموح اليمن آنذاك، فقد اعتبرت ثغرة مهمة، قابلة للاتساع مع مرور الوقت. وبالفعل فإن التغيرات العاصفة التي مرت بها المنطقة في السنوات الأربع الماضية لعبت دورها في التمهيد إلى الإسراع بتسهيل عضوية اليمن للمجلس. حيث قام الأمين العام لمجلس التعاون ببحث اقتراح مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في مارس ٢٠٠٥، لإقامة منطقة تجارية حرة بين الجانبين ينص على تحرير التبادل التجاري والاستثماري بينهما، على أن يلحق النجاح فيها بعد فترة اختبار قبول عضوية اليمن في الاتحاد الجمركي الخليجي.

وإدراكا من صنعاء بأن الأوضاع الاقتصادية اليمنية بحاجة إلى خطط عاجلة ومكثفة للتعجيل بتأهيل الاقتصاد اليمني، فقد طرحت بدورها برنامجين على دول المجلس، الأول خاص بتشجيع الاستثمار في اليمن من خلال توفير الحماية والقروض اللازمة، والثاني يتمثل في إنشاء صندوق للتنمية في اليمن يتولى اختيار المشاريع الأستراتيجية لاسيما في مجالات الطرق والكهرباء وتدريب القوى العاملة وبناء مؤسسات الدولة ودعم الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد. وهما ما تم قبولهما من حيث المبدأ، حيث بدأ أعضاء المجلس في اتخاذ الخطوات المناسبة التي تصب، سواء بصورة جماعية أو ثنائية، في اتجاه إنعاش الاقتصاد اليمني وضبط الحركة الإدارية فيه وتوسيع مجالات التعاون بين القطاع الخاص في البلدين. وإذا نظرنا إلى قائمة المشروعات التي اتفق عليها اجتماع مجلس التنسيق السعودي اليمني مطلع هذا الأسبوع في المكلا، وجدناها بمثابة تطبيق ثنائي لدعم الاقتصاد اليمني وتوسيع دائرة تواصله العضوي مع أكبر الاقتصادات في المجلس، أي الاقتصاد السعودي.

إن مسألة عضوية اليمن في مجلس التعاون ليست قضية اقتصادية وحسب، بل لها تداعيات استراتيجية وأمنية مهمة تطال قضايا إقليمية ساخنة أقل ما توصف به بأنها تتصف بحالة من عدم اليقين والانفتاح على احتمالات عديدة. وفي مقدمة تلك القضايا مستقبل الأمن الإقليمي في ضوء ما يجري في العراق وينطوي على زيادة نفوذ دول الجوار الإقليمي بصورة غير مسبوقة من ناحية، واحتمالات تفكك أو لنقل تغيير الصيغة العراقية الإقليمية تغييرا يصعب التنبؤ به في اللحظة الجارية، إضافة إلى التطورات المحتملة على صعيد العلاقات الإيرانية الغربية الأمريكية بعد اتجاه التسوية السياسية الذي اعتمدته واشنطن أخيرا مصحوبا بمنح إيران المزيد من المزايا والمحفزات أمنيا وسياسيا واقتصاديا وتقنيا. ناهيك عما يمكن أن يحدث في المسار الفلسطيني الإسرائيلي من جانب، وفيما بين الفلسطينيين أنفسهم من جانب آخر.

ومثل هذه التطورات الإقليمية بكل ما فيها من تراجعات ظاهرة ومحتملة بقوة تستدعي بالفعل نوعا من تغيير المسارات على نحو منضبط، بحيث يحمي المصالح القائمة ويعظمها ويمنع عنها دروب التهلكة مستقبلا. ولقد كان مجلس التعاون، وما زال من الناحية النظامية تجمعا إقليميا منغلقا على أعضائه المؤسسين، إذ لا يوجد نص في النظام الأساسي يسمح بقبول أعضاء جدد أو على العكس يحول دون ذلك. والقرار يتوقف أولا وأخيرا على إرادة الأعضاء الجماعية، التي يمكنها أن تغير النص بما يسمح بقبول أعضاء جدد. والمتصور أن هذه الخطوة قد تحدث في مرحلة لاحقة وليس في الوقت الراهن. والأهم هنا بلورة إدراك بأن التطورات الإقليمية تفرض بالفعل استقطاب أعضاء جدد يقوى بهم المجلس، ويقوون هم به أيضا.

ومن الناحية النظرية البحتة، فهناك ثلاثة أشكال ممكنة لعملية التوسيع، إما أن يبقي المجلس على أعضائه الستة كاملي العضوية على أن ينشئ المجلس كمنظمة إقليمية علاقات خاصة مع عدد من الأطراف المجاورة في مجالات بعينها، اقتصادية أو أمنية أو ثقافية، وهي ما توصف بالتوسيع الوظيفي. وإما أن يفتح المجلس الباب أمام أعضاء كاملي العضوية، على أن توضع لذلك قائمة معايير واضحة لذلك تنطوي على مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وهكذا، كما هو الحال مع معايير كوبنهاجن الأوروبية.

أما الشكل الثالث فهو أن يبقى المجلس على حاله، ولكن ينظم تجمعا إقليميا أكثر رحابة يشمل أطراف شبه الجزيرة العربية ككل. ولعل هذا الشكل هو الأكثر تعقيدا، لأنه ينطوي على طبقتين من الالتزامات، أولها التزامات تابعة ونابعة من المجلس، وثانيها التزامات من الإطار التنظيمي الأكبر. ولعل هذا التعقيد الوظيفي يؤدي إلى التمسك بالصيغتين الأوليتين، واحدة منهما كمرحلة انتقالية وسيطة لمرحلة العضوية الكاملة لاحقا. والمؤكد هنا أن كل صيغة من الصيغ الإقليمية المطروحة سيكون لها مصفوفتها الأمنية المصاحبة لها. فمجرد النجاح في عدد من الخطوات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، سيفتح الباب أمام التفكير في إجراءات تعاون ذات طابع دفاعي وأمني وعسكري وهكذا. ذلك أن نظرية انتشار التأثير أفقيا ورأسيا المعروفة في عمل المنظمات الإقليمية، لا يمكن الوقوف أمامها، فالرغبة في التوسع وتعظيم الإنجاز تفرض الولوج إلى قطاعات أخرى ثم أخرى وهكذا. فالنجاح كما يقال يغري بالنجاح، أما الفشل فكفيل بالقضاء على كل الأمل.

نقلا عن جريدة "الوطن"السعودية

قطاع الأسماك في اليمن واعد وينمو دون مصاعب ويحقق تقدماً كبيراً في عائدات العملة الصعبة للدولة

متابعة/ ذو يزن مخشف

أظهرت إحصائيات رسمية أن حجم إنتاج بلادنا من الأسماك قد نما محققا تقدما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ وهي سنوات عمل الخطة الخمسية الثانية للتنمية بالبلاد وذلك بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ٢٠,٣ في المئة مما دفع الحكومة إلى الاهتمام به وتطويره كقطاع واعد يرفع الدخل العام ليغذي اقتصاد اليمن الفقير في بعض الموارد و السلع الأساسية.

ويعد القطاع السمكي حاليا أحد أهم القطاعات الإنتاجية في بلادنا، ويحتل المركز الثاني من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي الذي يعتمد عليه اليمن إلى الآن في رفد خزينة الدولة بالنقد الأجنبي.

وبلغ الإنتاج خلال تلك السنوات حوالي ٢٨٩ ألفاً و٧٠٠ طن بزيادة نسبتها ١٧ في المئة من ٤١ ألفاً و٥٤٨ طناً.

وذكرت تقارير لبيانات إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الثروة السمكية مؤخرا، وأطلعت عليها "١٤أكتوبر"، إن قيمة الإنتاج السمكي للفترة الخمس السنوات الماضية (من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥) ارتفع بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ٢١٪ إذ بلغت قيمة الإنتاج السمكي في نهاية العام الماضي نحو ٥٠,٧٤٣ مليار ريال يمني (أكثر من ٢٥٠ مليون دولار) صعودا من قيمة إنتاج عام ٢٠٠٠ البالغة نحو ٢٩ مليار ريال بنسبة زيادة مقدارها ١٦١٪.

وتظهر الأرقام أن هذا الارتفاع هو تدريجي حيث ارتفعت عائدات الصادرات السمكية من ٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٢٨٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥م وفي مقابل ذلك ارتفع الإنتاج من ٨٢ ألف طن عام ١٩٩٤ إلى ٢٨٩ ألف و٧٠٠ألف طن عام ٢٠٠٥ ما يتبين أنها ارتفعت عما كانت عليه في عام ٢٠٠٤ البالغة من الإنتاج حينه ٢٦٠ألف طن.

ويتوقع على نطاق واسع أن تصل عائدات الصادرات اليمنية من الأسماك بنهاية العام الجاري ٢٠٠٦ إلى حوالي ٣٣٠ مليون دولار.

وأرجعت التقارير التطور الحاصل في حجم وقيمة الإنتاج السمكي في بلادنا حاليا إلى تحسن طرق وأساليب الاصطياد وأستخدام التقنية الحديثة في عملية الاصطياد والإنتاج السمكي.

وأوضحت تقارير وزارة الثروة السمكية أن سواحل بلادنا التي تمتد إلى مسافة ٢٦٠٠ كيلومتر تمتلك أكثر من ٣٥٠ إلى ٤٠٠ نوعا من الأسماك والأحياء البحرية تتيح الفرصة لاصطياد ما يقرب من ٤٠٠ ألف طن سنويا في حين أن ما يستغل من تلك الثروة حاليا يقارب ٦٠ نوعا بما لا يتعدى نسبة ١٧بالمئة من إجمالي أنواع الأسماك والأحياء البحرية المتوافرة في المياه اليمنية عموماً.

وفيما يتعلق بالدول المستوردة للأسماك اليمنية أفادت الإحصائيات بأن عدد تلك الدول يصل سنويا إلى أكثر من ٥٠ دولة مابين دول عربية وآسيوية ودول الاتحاد الأوروبي.

وقال التقرير إن ما تم تصديره لدول الوطن العربي خلال تلك الفترة قد بلغ ما نسبته ٥٠٪ ولدول الإتحاد الأوروبي ١٤٪ ولدول الآسيوية ٣٤ ٪ و اثنين بالمئة لعدد من دول العالم.

وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من إجمالي الدول المستوردة للأسماك اليمنية بنسبة ٣٤٪ تليها الصين بنسبة ٢٣ ٪ ثم مصر١١٪

وتشير المعلومات إلى أن صادرات الشركات الوطنية المتخصصة في هذا المجال بلغت ٩٠ ٪ من إجمالي الكمية المصدرة من الأسماك والأحياء البحرية اليمنية.

وذكر تقرير وزارة الثروة السمكية بشأن إسهامات القطاع السمكي في عملية التنمية وتأمين الغذاء أن القطاع السمكي يعد موردا طبيعيا واقتصاديا هاما لليمن إذ يساهم في توفير الأمن الغذائي للسكان من خلال توسيع دائرة التسويق الداخلي، يتضح من ذلك انه وصل ما يوجه للاستهلاك المحلي من الأسماك الطازجة والمعلبة إلى نحو ٧٠ ٪ من إجمالي حجم الأسماك المصطادة سنويا مما حقق ارتفاعا في مقدار نصيب استهلاك الفرد من الأسماك الذي بلغ مع نهاية العام ٢٠٠٥ إلى ١٢ كيلو جرام مقارنة بتسعة كيلو جرام للعام الذي سبقه ,٢٠٠٤

ويساهم القطاع السمكي كذلك في اليمن بعملية التنمية من خلال توفير العديد من فرص العمل وقد بلغ إجمالي فرص العمل التي وفرها خلال العام ٢٠٠٤ على سبيل المثال ٣١٥ ألف فرصة عمل في عمليات تداول وتسويق المنتجات السمكية إضافة إلى المساهمة بشكل فاعل في التخفيف من الفقر.

ويصل إجمالي عدد الشطين اقتصاديا من السكان الذين يعملون في القطاع السمكي حاليا نحو ٣,٥٪ بينما يبلغ من يعولون ١,٧ مليون نسمة وهو ما يشكل نسبة بمقدار ٨,٦ بالمئة من إجمالي عدد سكان البلاد البالغ نحو ٢٠ مليون نسمة.

ومن جهة ثانية أفاد مسؤول سمكي كبير بأنه يجرى حاليا تنفيذ مشروع ترويجي لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مشروع الاستزراع السمكي الذي يتألف من ٣٥ موقعا صالحا للاستزراع على الشريط الساحلي لليمن.

وقال وزير الثروة السمكية المهندس محمود إبراهيم الصغيري إن الحكومة ستبدأ في الفترة القريبة القادمة العمل بإنشاء مزرعة نموذجية في منطقة اللحية الواقعة على الأحمر بطاقة إنتاجية تصل إلى ألف طن من الجمبري في الوقت الذي قدمت فيه عروضا من شركات ألمانية لإنشاء مصنع لزراعة الأسماك في محافظة حضرموت المطلة على بحر العرب وبطاقة إنتاجية تبلغ ٥٠٠ طن سنويا.

وفي الوقت الحالي مازالت وزارة الثروة السمكية اليمنية تدرس طلبات أجنبية للاستثمار في مزارع بحرية لتسمين التونة وإنشاء "مزارع بحرية مغلقة" إلى جانب العمل في توسيع مراكز تربية الأحياء المائية وتنظيم عملية الصادرات.

وتعتزم الوزارة في نوفمبر القادم تنفيذ مشروع الأسماك الخاص والخاص بإدارة مصايد الأسماك والحفاظ عليها وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وهيئة التنمية الدولية إلى جانب مساهمة الحكومة اليمنية.

وأعلن في الشهرين الماضيين أن بلادنا وقعت مع الاتحاد الأوربي على تمويل هذا المشروع الذي سيقدم فيه الاتحاد الأوروبي مبلغ ٣٥مليون دولار على مدى أعوام الخطة الخمسية الثالثة المقررة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١ من إجمالي مبلغ تنفيذ المشروع الذي رصد بحوالي ١٢٠ مليون دولار وتعتزم الحكومة اليمنية إنفاقها لتنمية وتطوير القطاع السمكي خلال مدة الخطة الخمسية الثالثة.

على صعيد متصل أعلنت الشركة اليمنية للأسماك والأحياء البحرية المملوكة للقطاع الخاص يوم الخميس أن أرباحها الصافية ارتفعت خلال العام الماضي إلى ١٢٢ مليون ريال من ١١٧ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م.

وذكرت الشركة في التقرير السنوي للقوائم المالية لنشاطها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر الماضي الذي أطلعت على نسخة منه "١٤أكتوبر" أن الودائع الاستثمارية للشركة لدى البنوك الإسلامية ارتفعت إلى ١,٢٢٣ مليار ريال من ٩٢٣,٤٩٣ مليون ريال خلال الفترة نفسها.

والشركة اليمنية للأسماك التي مقرها الرئيس عدن ولها عدة فروع في صنعاء والمحافظات الساحلية وبدأت نشاطها الفعلي عام ١٩٩٦هي أول شركة مساهمة عامة يؤسسها القطاع الخاص في مجال اصطياد الأسماك في اليمن عن طريق الاكتتاب العام بحصة ٤٠ ٪ من رأسمال الشركة بسعره ١٠٠ ريال للسهم الواحد بينما شارك المساهمون والمؤسسون بالحصة المتبقية البالغة ٦٠ ٪.

وقالت الشركة في التقرير إنها قررت أن يتم توزيع نحو ٩٩ مليون ريال من صافي أرباح السنة على المساهمين في الشركة بواقع ٦,٢٣ ريال للسهم الواحد.

خرجت بعدد من التوصيات

اختتام حلقة النقاش حول أسلوب استخدام الموديلات

عدن / نبيل مصطفى مهدي :

اختتمت مساء يوم الاربعاء ٧ / ٦ / ٢٠٠٦م أعمال حلقة النقاش العلمية حول اسلوب استخدام (الموديلات) في بيئة السياسات المالية والنقدية واصلاح سعر الصرف – اسعار الفائدة – والحفاظ على توازن القوة الشرائية نحو استقرار عملية الريال اليمني والتي نظمتها مجلة الدراسات الاقتصادية للمؤتمر الشعبي العام بالتنسيق مع كلية الاقتصاد جامعة عدن وحضور خمسة وعشرين مشاركاً من ممثلي أطراف مؤسسة من البنك المركزي والبنك الأهلي اليمني وفرع مكتب المالية في عدن بالاضافة الى نخبة من اساتذة جامعة عدن من ذوي العلاقة .

الحلقة النقاشية العلمية الذي استمرت على مدى يوم واحد بكلية الاقتصاد جامعة عدن بدأت جلستها الافتتاحية بحضور الاخ / أ . د . عبدالوهاب راوح رئيس جامعة عدن عضو الهيئة الاستشارية لمجلة دراسات اقتصادية الذي القى كلمة توجيهية أشار فيها الى ان هذه الحلقة العلمية النقاشية متميزة في حل المشكلات المعقدة الذي تواجهها بلادنا في الظروف الراهنة .

مؤكداً ان الاسترشاد بالنماذج الاقتصادية وانظمة الموديلات في اطار السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية هي قلة نوعية مأمولة لتدعيم الادارة الواعية واتخاذ القرارات الرشيدة من أجل تحسين اعداد خطط التنمية وتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي وتحقيق طموحات التنمية المستدامة في بلادنا .

بعدها واصلت الحلقة النقاشية أعمالها حيث تناولت عدد من المواضيع تتمثل في مدى استخدام مؤسسات الاقتصاد الحكومي والمؤسسات المالية والمصرفية في اليمن للنماذج القياسية – الرياضية والنماذج الماكرو – اقتصادية في التخطيط القطاعي والادارة ودعم صناعة القرار وكذلك اظهار اهمية النماذج الميكرو – اقتصادية والتقييمية في الاقتصاد الجزئي للمشروعات العامة او مشروعات القطاع الخاص .

كما جرى النقاش الواسع والعميق بعد ذلك لمضمون الورقة الاساسية وخلفياتها النظرية التحليلية المقدمة من الأخ / أ . د . ارسلان محمد أحمد رئيس قسم الاقتصاد المالي والنقدي في كلية الاقتصاد جامعة عدن والذي تناول فيها الموضوع من خلال شقين رئيسيين هما : المدخل النظري حول التظاهرة العلمية للنماذج الاساسية القياسية – والماكرو – ميكرو اقتصادية وعرض الموديلات الأكثر شيوعاً واستخداماً في الاقتصادات النامية للبلدان المتجهة نحو اقتصاد السوق المفتوح ومحاولة وضع اطار استكشافي عن الدور المتنامي للبنك المركزي اليمني وعلاقته بالبنوك التجارية اليمنية في تحديد سعر الصرف واسعار الفائدة والحفاظ على توازن القوة الشرائية واستقرار عملة الريال اليمني وكذلك السياسة المالية للدولة في مجابهة التضخم وارتفاع الاسعار وعلاقتها بالاجور والتوظيف الكامل للعمالة وتوزيع الدخل القومي على أساس من التوازن المطلوب في مجال الانفاق العام والاستهلاك العام .

وفي ختام الحلقة النقاشية توصل المشاركون الى النتائج التي كانت أهمها ازالة الاسباب والمعوقات الرئيسية التي تحول دون استخدام نماذج في مجال الاصلاحات الاقتصادية والمالية والمصرفية والتعريف بأهميتها وبناء القاعدة التقنية والمعلوماتية والاحصائية اللازمة من أجل خدمة تصاميم الموديلات واقامة شراكة بين المؤسسات العلمية ومؤسسات اقتصاد الدولة ومشروعات القطاع الخاص واقامة اشكال من التعاون والروابط العلمية مع المؤسسات المالية والاستفادة من الخبراء الوافدين بحيث تحصل بلادنا على العون الفني اللازم .

180 ألف نسمة يستفيدون من مشروع طريق رباط السنيدي الصعيد

زنجبار/ علي مقراط

أفاد الأخ/ عبدربه بن عبدربه الحيدري مدير مشروع طريق رباط السنيدي– الصعيد شمسان في يأفع ان الأعمال التي نفذت بشق وتعبيد هذه الطريق خلال السنوات الماضية والبالغ طوله ١٥ كم كانت بفضل تعاون ودعم بعض الجهات المسؤولة وتبرعات المغتربين ورجال الأعمال وفي مقدمتهم الشيخ الفاضل رجل المال والأعمال عمر قاسم العيسائي ودعم الأخ/ العميد ركن صالح علي الضنيني الذي قدم الجرارة وكمبريشن وتعاونت وزارة الادارة المحلية ممثلة بمعالي الاستاذ صادق أبو راس وزير الادارة المحلية بتوفير قطع الغيار للآليات العاملة في شق الطريق..

وذكر الشيخ عبدربه الحيدري ان هذا المشروع الذي يستفيد منه أكثر من ١٨٠ ألف نسمة في ٣ مديريات وهي رصد، سباح، ويهر ولا زال يواجه التعثرات حيث انجز منه ٣ كم فقط وهو بحاجة إلى ادراجة واعتماده كاملاً من قبل الحكومة في ظل الاهتمام والتوجيهات الكريمة لفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح مشيراً إلى تعاون وتجاوب الجهات المسئولة في محافظتي أبين ولحج وابداء استعداداها لاستكمال المشروع ومازلنا نتواصل بالمتابعة في هذا الجانب .

مؤسسة الزهراء بالحديدة تدشن مشروع كفالة الأيتام

الحديدة/ عبدالله بجاش

في جو تسوده المحبة وتغمره معاني العطف والشفقة قامت مؤسسة الزهراء الاجتماعية الخيرية ومقرها الحديدة الأسبوع الماضي بتدشين مشروع كفالة الأيتام الذي يهدف إلى مسح الحزن من مقلهم وغمرهم بفيض الحب والاهتمام الذي يعوضهم عن سنوات اليتم والحرمان.

ووسط جمع من المواطنين والمهتمين بشئون الطفولة وأقارب الأيتام وأصدقائهم قام فضيلة الشيخ/ محمد بن سعد الحطامي رئيس المؤسسة بتوزيع المبالغ النقدية على (٢٢) يتيماً من مختلف انحاء مدينة الحديدة والمناطق النائية المجاورة ويمثلون المرحلة الأولى من مشروع الكفالة لترتسم بعدها على الوجوه إشراقات الأمل وتعود البسمات البريئة إلى مجاريها.

ويقوم المشروع الذي تنفذه المؤسسة انطلاقاً من بشارة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم "أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار باصبعه السبابة والوسطى" بإعانة الايتام شهرياً بمبلغ نقدي مقداره سبعة آلاف ريال لكل يتيم بالاضافة إلى بعض جوانب الرعاية الاجتماعية المختلفة.

وقد أعرب الشيخ/ محمد بن سعد الحطامي رئيس المؤسسة عن أمله في تلبية احتياجات هذه الشريحة المهمة من المجتمع وهم الأطفال اليتامى وحاجتهم الماسة إلى الاهتمام والحنان، مشيراً إلى نية المؤسسة لتطوير المشروع وتوسيعه مستقبلاً ليتمكن من احتضان وكفالة اعداد اخرى في قوائم الأيتام.

ودعا الشيخ الحطامي أهل الخير والاحسان بهذه المناسبة لمد يد العون والاحسان لهذه الشريحة حتى يحظوا بمرافقة الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم في الجنة .